روسيا: مؤتمر من مختلف الطوائف منتصف نوفمبر

النظام السوري: تحرير الرقة «أكاذيب»

قوات النظام السوري

قوات سوريا الديمقراطية في الرقة

عواصم – «وكالات»: نقلت وكالة الإعلام الروسية أمس الاثنين عن مصدر مطلع قوله «إن مؤتمرا تدعمه موسكو للسوريين من مختلف الطوائف قد يعقد في روسيا منتصف الشهر المقبل على أقرب تقدير ويبدأ العمل على وضع دستور جديد لسوريا».

وأضافت الوكالة أن «المؤتمر الذي طرح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين فكرته للمرة الأولى خلال منتدى هذا الشهر قد يعقد منتصف نوفمبر في منتجع سوتشي الروسي المطل على البحر الأسود».

كما نقلت وكالة إنترفاكس للأنباء عن مشرع روسي كبير قوله اليوم الإثنين إن «روسيا تتوقع القضاء على جميع الإرهابيين في سوريا بحلول نهاية العام كما تخطط للإبقاء على ما يكفي من القوات هناك لمنع وقوع أي صراع جديد».

وأضافت الوكالة نقلا عن رئيس لجنة الدفاع والأمن بمجلس الاتحاد في البرلمان فيكتور بونداريف «سنبقي في سوريا على القوات اللازمة لتفادي أي تكرار محتمل لهذا الإرهاب».

من ناحية أخرى اتهم النظام السوري الأحد، التحالف الدولي بارتكاب جرائم في مدينة الرقة «التي لا تزال محتلة».

ونقلت وكالة الأنباء السورية (سانا)، عن مصدر مسؤول في وزارة الخارجية السورية قوله، اليوم الأحد، إن «ادعاءات الولايات المتحدة وتحالفها المزعوم، تحرير مدينة الرقة من تنظيم داعش الإرهابي، هي مجرد أكاذيب هدفها حرف انتباه الرأي العام الدولي عن الجرائم التي ارتكبها هذا التحالف وأدواته في محافظة الرقة».

وأكد المصدر أن «مدينة الرقة مازالت مدينة محتلة ولا يمكن اعتبارها مدينة محررة إلا عندما يدخلها الجيش العربي السوري، الذي يقاتل وحلفاؤه قطعان داعش ومن يتحالف معها من مجموعات مسلحة تدعي الوطنية في الوقت الذي تفتقد فيه إلى الحد الأدنى من المشاعر الإنسانية والوطنية».

ودعت خارجية النظام السوري «المجتمع الدولي وكل المدافعين عن حقوق الشعوب لتعرية ما قامت به الولايات المتحدة وأدواتها ومطالبتها باحترام قرارات مجلس الأمن، التي تدعو الجميع إلى الالتزام بوحدة أرض وشعب الجمهورية العربية السورية وبحل هذا التحالف المشبوه وغير الشرعي».

يشار إلى أن قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من التحالف الدولي، سيطرت منتصف الشهر الجاري على مدينة الرقة التي كان يتخذها تنظيم داعش عاصمة له بعد معارك استمرت لأكثر من أربعة أشهر.

من جانب آخر كلفت قوات النظام السوري المدعومة بطائرات روسية ومقاتلين تدعمهم إيران قصفها الأحد، لمناطق لا تزال خاضعة لسيطرة تنظيم داعش في مدينة دير الزور السورية.

وقال سكان سايقون والمرصد السوري لحقوق الإنسان، إن هناك ضربات جوية كثيفة على أكبر مدينة في شرق سوريا مع تقدم القوات صوب منطقة حي العمال القريبة من بعض الأحياء التي لا تزال خاضعة لسيطرة المتشددين وتضم نحو 15 ألفا من المدنيين المحاصرين.

وتضيق قوات النظام السوري الخناق تدريجيا على المتشددين بعد أن فتحت طريقا برا إلى المدينة في سبتمبر بمساعدة ضربات جوية روسية ومسلحين تدعمهم إيران، وفكت حصارا استمر لنحو ثلاث سنوات على جيب هناك.

وقال الشيخ عواد الهجر، وهو زعيم عشائري: «الوضع كارثي هناك عائلات بأكملها تحت الأنقاض وآخرين تجوا وفي العراء» في إشارة إلى محنة المدنيين المتبقين داخل المدينة والمدن والبلدات والمزارع في الشريط الخصب على نهر الفرات على الحدود مع العراق.

ويقول سكان سايقون وعمال إغاثة، إن معارك وضربات جوية عنيفة في محافظة دير الزور، آخر معاقل داعش، دفعت عشرات آلاف المدنيين للفرار.

ويتهم أقارب بعض المدنيين وشخصيات سورية معارضة النظام الروسي بقصف القوارب والزوارق التي تقل العائلات الفارة من الضفة الغربية لنهر الفرات. وتنفي موسكو أنها تستهدف المدنيين في عملياتها العسكرية في سوريا وتقول إنها تستهدف مخابئ ومنشآت المتشددين فحسب.

وألقت روسيا بثقلها العسكري خلف حملة النظام السوري لاستعادة السيطرة على المحافظة الغنية بالنفط والتي باتت محورا للصراع السوري المستمر منذ ما يربو على 6 سنوات. ويتسابق النظام السوري وحلفاؤه مع القوات المدعومة من الولايات المتحدة لانتزاع السيطرة على الأراضي من داعش.

وفي حين بدت قوات النظام السوري تحقق مزيدا من المكاسب داخل مدينة دير الزور شن المتشددون هجوما مباغتا في الـ24 ساعة الماضية وطردوا القوات الحكومية والمسلحين الذين تدعمهم إيران من البوكمال وهي آخر موقع على الحدود السورية العراقية لا يزال تحت سيطرة المتشددين.

وقال المرصد السوري لحقوق الإنسان، وسكان سابقون، إن المتشددين سيطروا مرة أخرى على بلدتي القورية ومحكان الاستراتيجيتين أمس السبت، في أكمنة مميتة تسببت في خسائر كبيرة للمقاتلين الموالين للحكومة والمدعومين من إيران.

وأدى الهجوم الأخير للمتشددين إلى تقهقر قوات النظام إلى مدينة الميادين إلى الشمال على نهر الفرات والتي خسرها المتشددون في وقت سابق هذا الشهر.

وقال عامر هويدي وهو ناشط بالمدينة على تواصل مع السكان هناك، «استطاع تنظيم داعش أن يرجع النظام إلى قلب الميادين».

والميادين مدينة استراتيجية كانت قاعدة للمتشددين بعد طردهم من معقلهم الرئيسي في مدينة الرقة السورية.

ويشن تحالف تقوده الولايات المتحدة ضد داعش حملة منفصلة على التنظيم المتشدد في دير الزور وتركز تلك الحملة على مناطق إلى الشرق من نهر الفرات الذي يشطر المحافظة.

واستطاع التحالف هذا الشهر السيطرة على حقل العمر النفطي وهو أكبر حقول النفط في سوريا.

كما وسعت القوات الحكومية السورية والمسلحون الموالون لها سيطرتها على أحياء مدينة دير الزور شرق سوريا.

وقال الإعلامي فراس العلاوي من شبكة «الشرق نيوز»، «حققت قوات النظام والميليشيات الموالية لها تقدما كبيرا حيث سيطرت على أجزاء من حي الحميدية وحديقة أبو تمام وصولا إلى الحديقة المركزية في ظل انهيار سريع لعناصر تنظيم داعش».

وأضاف العلاوي، أن «ما يحدث في أحياء شرق دير الزور هو تسليم المدينة للنظام بعد سماحه لعناصر داعش الأجانب بمغادرة المدينة عبر حويجة كاطع منتصف الشهر الجاري ولم يبق من أحياء المدينة سوى حي المطار القديم والجبيلة ومن بداخلها هم عناصر سرايا علي وهم جيش حر وقد اجبروا على الوجود في مناطقهم خلال سيطرة تنظيم داعش..وهناك تخوف على أكثر من 2000 شخص مدني داخل الأحياء الشرقية من ارتكاب مجازر بحقهم من قبل قوات النظام والمسلحين الموالين له».

ليبيا: بدء التحقيق في مجزرة الأبيار

طرابلس – «وكالات»: صرحت وكيل وزارة العدل في الحكومة المؤقتة، بشرق ليبيا، سحر بانون بأن النيابة العامة بدأت التحقيقات بالتعاون مع الشرطة العسكرية لمعرفة ملابسات حادثة العثور على 36 جثة في منطقة الأبيار شرق بنغازي.

وشددت بانون على أن الجاني «سيخضع للمحاكمة أيا كان منصبه أو رتبته».

وأشارت إلى أنه تم التعرف حتى الآن على 22 جثة وتبين أنها لأشخاص ليبيين معظمهم من بنغازي، وأن جميع الـ 36 جثة تعود لمخطوفين من المدينة، ووجدوا مقتولين بطلقات في الرأس ومقيدي الأيدي وعليهم آثار تعذيب.

وكانت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا استنكرت بأشد العبارات، الجريمة التي وصفتها بـ«البشعة»، ودعت إلى إجراء تحقيق فوري لجلب الجناة للعدالة.

وأدان المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني، ومقرها طرابلس، حدوث ما وصفتها بـ«الجريمة المشعة والعمل المروع»، وقال إن «هذا العمل يتناقض مع ما يتطلع له الشعب الليبي من بناء الدولة المدنية الديمقراطية التي تحافظ على حقوق الإنسان، وتجرّم القتل خارج نطاق القانون».

وكان المدعي العام العسكري في شرق ليبيا، والغرفة المشتركة بنغازي ومكتب النائب العام قد أعلنوا عن بدء التحقيق في هذه الجريمة، بعد مطالبة المشير خليفة حفتر، القائد العام للجيش والمعين من قبل مجلس النواب، بضرورة كشف ملابساتها ومعرفة مرتكبيها وتقديمهم للعدالة.

تونس: توقيف 2700 مهاجر غير شرعي خلال 2017

المتحدث باسم الحرس الوطني التونسي خليفة الشيباني

تونس – «وكالات»: أوقفت الوحدات البحرية التونسية أكثر 2700 شخص خلال محاولات للهجرة غير الشرعية منذ مطلع العام الجاري، بينهم عدد كبير من المتشددين والملاحقين قضائيا في جرائم حق عام وقتل.

وقال المتحدث باسم الحرس الوطني التونسي خليفة الشيباني- في تصريحات نقلتها الصحافة المحلية أمس الاثنين: «إن 2710 أشخاص جرى توقيفهم في محاولات للهجرة السرية (غير الشرعية) عبر البحر منذ بداية العام وحتى يوم 25 من أكتوبر الجاري».

وأوضح أن من بين الموقوفين عددا من الملاحقين في قضايا حق عام وجرائم قتل، بالإضافة إلى متشددين وعناصر إرهابية.

وأشار الشيباني إلى أن أنيس الحناشي، شقيق أحمد الحناشي منفذ الاعتداء بالسكين في مارسيليا، والذي اعتقلته السلطات الإيطالية في مدينة بولونيا، كان قد وصل إلى إيطاليا ضمن إحدى هذه الرحلات.

وقد نشطت الرحلات السرية بقوة مجددا عبر السواحل التونسية بعد التضييق على تهريب البشر انطلاقا من السواحل الليبية.

ووصل بالفعل المئات من التونسيين الشهر الجاري إلى لامبيدوزا الإيطالية، وهي أقرب نقطة من السواحل التونسية.

وقال الشيباني «إن 106 من منظمي هذه الرحلات تم اعتقالهم حتى الآن»، لكنه أشار أيضا إلى تواطؤ مهربين في إيطاليا، وأفاد باعتقال السلطات الإيطالية من جهتها لـ11 عنصرا من المتورطين في تنظيم مثل هذه الرحلات.

وصرح بأن عددا من قوارب الهجرة السرية كانت محملة بسلع مهربة مثل السجائر الرخيصة إلى جانب مواد مخدرة.

التحقيق مع عناصر تكفيرية أوقفت خلال اشتباكات الواحات

مصر: ضبط قيادي بالجماعة الإسلامية صدر ضده حكم بالمؤبد

القاهرة – «وكالات»: أعلنت الداخلية المصرية، أمس الإثنين، أنه تم ضبط عضو الجماعة الإسلامية الهارب من تنفيذ حكم المؤبد، «عبد القادر عبدالوهاب عبدالغني عبدالجواد» مواليد 20 ديسمبر بني سويف ويقيم بها مركز ببا، وحاصل على بكالوريوس هندسة.

وصدر الحكم على المتهم المضبوط، في القضية رقم 1169 / 2014 جنايات مركز ببا اقتحام وتخريب مركز شرطة ببا عقب فض اعتصام رابعة.

وأضافت الداخلية، في بيان لها، أن المتهم سبق ضبطه خلال الفترة من عام 1994 حتى 2006 لانخراطه تنظيميا بصفوف كوادر الجماعة الإسلامية ومرصود معاودته نشاطه لصالحها عقب ثورة يناير 2011 وسبق صدور قرار من الرئيس الإخواني المعزول محمد مرسي، بتعيينه بمجلس شورى النواب خلال عام 2012 ، وعضو بالهيئة العليا لحزب البناء والتنمية « الذراع السياسية للجماعة » وأمين الحزب بمحافظة بني سويف.

من جهة أخرى كشفت مصادر أمنية، أن قوات مكافحة الإرهاب، استطاعت إلقاء القبض على عدد من العناصر التكفيرية أثناء الاشتباكات التي وقعت خلال الساعات الماضية، بين قوات الأمن المصري، وعدد من عناصر خلايا «ولاية الصعيد»، داخل إحدى المزرع الصحراوية بالكيلو 47 بطريق أسيوط الصحراوي، وأسفرت عن مقتل 13 من العناصر التكفيرية.

وأشارت المصادر الأمنية، إلى أن العناصر التكفيرية التي تم القاء القبض عليها يجري الآن التحقيق معها داخل قطاع الأمن الوطني بالقاهرة، لكشف خريطة معسكرات التنظيمات التكفيرية في الصحراء الغربية، والجهات التي تمولهم، وطرق تهريب الأسلحة، وبقية العناصر الموالية لهم داخل مصر.

وأضافت المصادر الأمنية، أن ضباط الأمن الوطني، حاولوا من خلال التحقيقات الوصول للعناصر التي نفذت معركة «الواحات البحرية»، لاسيما ضابط الجيش المفصول هشام العشماوي.

«الداخلية» المصرية

وأوضحت المصادر الأمنية، أن قوات مكافحة الإرهاب، بالتعاون مع ضباطا قطاع الأمن الوطني، والعمليات الخاصة، والأمن العام، وإدارة البحث الجنائي من مديريات أمن الجيزة والفيوم والمنيا، وأسيوط والوادي الجديد، مازالت في حالة تمشيط للمناطق الصحراوية القريبة من الصحراء الغربية، والطرق الرابطة بين محافظات الصعيد، بالتنسيق مع قوات الجيش المصري، بهدف تضييق الخناق على العناصر التكفيرية والهاربة، ومنع تمركزها داخل الحدود المصرية.

وأفادت المصادر أنه يجري العمل حاليا على إجراء تحليل الحمض النووي DNA للعناصر التكفيرية الـ13، الذين تمت تصفيتهم خلال الاحداث الأخيرة بأسيوط، بعد أخذ عينات منهم لفحصها، وذلك لكشف هويتهم، ومضاهاة ومطابقة نتيجة الحمض النووي لهم مع بيانات المطلوبين أمنيا، في قضايا العنف والإرهاب.

كانت الاشتباكات تجددت بين قوات الأمن المصري، والعناصر التكفيرية، على مدار الساعات الماضية، وفقا لمصادر أمنية كشفت لـ«24»، أن معلومات وصلت لقطاع الأمن الوطني بالقاهرة، تفيد تسلل عدد من سيارات الدفع الرباعي، محملة بأسلحة ثقيلة، وعناصر تكفيرية، تابعة لمعسكر «شورى المجاهدين»، وجماعة «المرابطين» الموالية لتنظيم «القاعدة»، وتمكنها من عبور الصحراء الليبية إلى داخل حدود الصحراء الغربية المصرية، بهدف تقوية وتعزيز خلية «ولاية الصعيد»، في ظل التضييقات التي تفرضها قوات الأمن عليهم.

وأشارت المصادر الأمنية، إلى أن الداخلية المصرية، مازالت تلاحق العناصر التكفيرية حيث دفعت بالمزيد من التشكيلات الأمنية المتعددة، لتطويق محاصرة العناصر التكفيرية، والقضاء تماما على مختلف المعسكرات التدريبية التي يتم إقامتها على داخل المناطق الصحراوية، أو داخل مزارع الاستصلاح الزراعي بالمناطق النائية، والدروب الصحراوية بين الواحات البحرية، والداخلة والخارجة، والجبال المحيطة بمحافظة الأقصر، في محاولة لتضييق الخناق بشكل الكامل على خلايا «ولاية الصعيد»، ونتخذ من هذه المناطق معسكرات تدريبية لتأهيل عناصرها والانطلاق لتنفيذ العمليات المسلحة ضد مؤسسات الدولة.

كانت الداخلية المصرية، أعلنت الجمعة الماضية، تصفية 13 تكفيريا، بعد توافر معلومات لقطاع الأمن الوطني، تفيد بتمركز مجموعة من العناصر الإرهابية بإحدى مزارع الاستصلاح الكائنة بالكيلو 47 بطريق أسيوط الخارجة، وانخاذهم من أحد بن المنازل بها ماوى مؤقتا لهم بعيدا عن الرصد الأمني لاستقبال العناصر المستقطبة حديثا لتدريبهم على استخدام الأسلحة، وإعداد العبوات المتفجرة قبل تنفيذ عملياتهم العدائية.

من ناحية أخرى بعد جولات من المفاوضات المطوّلة، توصلت وزارة الخارجية المصرية إلى اتفاق مع الاتحاد الأوروبي يتم بمقتضاه توفير تمويل بقيمة 60 مليون يورو – على هيئة منح لا ترد – من أجل تمويل مجموعة من المشروعات التنموية لمعالجة الأسباب الجذرية المؤدية للهجرة ودعم القدرات المؤسسية للجهات الوطنية المعنية بموضوعات الهجرة والاتجار بالبشر، في إطار الصندوق الائتماني الأوروبي للطوارئ في أفريقيا الذي أنشئ بميزانية تقدر بـ 3 مليار يورو، عقب القمة الاستثنائية الأوروبية/ الإفريقية التي عقدت في فاليتا.

ويمثل هذا الاتفاق تتويجا للجهود المكثفة التي بذلتها وزارة الخارجية – على مدار العام الماضي – بالتنسيق مع مختلف الجهات الوطنية لتحديد المشروعات ذات الأولوية، تلاها مفاوضات مطوّلة مع الاتحاد الأوروبي انتهت بالاتفاق على تمويل حزمة من المشروعات بالتعاون مع كل من جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بهدف دعم التنمية وخلق فرص تشغيل للشباب لاسيما في القطاعات التي تحتاج إلى عمالة كثيفة، فضلاً عن مشروع آخر لتنمية مهارات الشباب من خلال توفير فرص تدريب فني ومهني لهم بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم (قطاع التعليم الفني) ووزارة التجارة والصناعة.

ويأتي هذا التمويل الأوروبي تقديراً لجهود مصر في استضافة أعداد كبيرة ومتزايدة من اللاجئين والمهاجرين من مختلف الجنسيات الإفريقية والعربية رغم ما يشكله ذلك من أعباء ضخمة على موازنة الدولة، وكذلك تقديراً لنجاح الدولة المصرية في ضبط الحدود والحد من انطلاق قوارب الهجرة غير النظامية قبالة السواحل المصرية منذ سبتمبر 2016، الأمر الذي يشكل أعباءً إضافية تتحملها أجهزة وقوات إنفاذ القانون في التصدي لعصابات الجريمة المنظمة العابرة للحدود التي تتورط في عمليات تهريب الأفراد والاتجار بالبشر، إلى جانب تهريب السلاح والمخدرات وتمويل العمليات الإرهابية بغية زعزعة الاستقرار في المنطقة.

جدير بالذكر أنه من المنتظر التوقيع على الاتفاق التمويلي للمشروعات السالف ذكرها خلال الزيارة المرتقبة للمفوض الأوروبي «يوهانس هان» المعني بسياسة الجوار الأوروبي ومفاوضات التوسيع إلى القاهرة يومي 30–31 أكتوبر 2017.